



عرض كتاب:

إعادة إنتاج الديمقراطية

شيماء الشرقاوي

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة 4 - الطابق الرابع - 5 شارع المساحة - الدقي - القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org

Mail: info@afaegypt.org

Telefax: +202-37629937

Twitter: AFAalternatives

Facebook : <https://www.facebook.com/AFAalternatives>

Youtube: <https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q>



عرض كتاب: إعادة إنتاج الديمقراطية

شيماء الشرقاوي

The cannot represent us: Reinventing Democracy from Greece to Occupy

By

[Marina Sitrin](#), [Dario Azzellini](#)

Foreword by David Harvey

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبّر فقط عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي
منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

مقدمة:

يتحدث الكتاب في البدء عن أن ما يشهده العالم مؤخراً من انتفاضات في دول مختلفة عبارة عن حالة عالمية من التعبير عن الرفض، وبالتالي فهي حالة لخلق مجالات أوسع من الحرية والاستقلال. هذه الاحتجاجات التي تحدث حول العالم ظهرت في سياق كان يرى فيه وسائل الإعلام و بعض الأكاديميين أن الشعوب لا تهتم بالسياسة بل هي ضد السياسة. ترتبط هذه الحالة من العداء للسياسة أو اللامبالاة السياسية بشكل كبير بالأيديولوجية الليبرالية الجديدة أو (Neo-Liberalism) وترتبط أيضاً بشكل الديمقراطية التمثيلية الحالية. أثبت الحراك على المستوى الشعبي خطأ هذه الفرضية وأن الشعوب ليست معادية للسياسة بل هي ضد السياسة بشكلها الحالي الممثل في الديمقراطية التمثيلية. شهد العالم العديد من الأحداث التاريخية التي أحدثت تغييرات هائلة مثل الثورات في منتصف القرن التاسع عشر ونضال الطبقة العاملة في وقت مبكر من القرن العشرين، والتحولت السياسية والثقافية الهائلة المناهضة للاستعمار في ستينيات هذا القرن. وهناك اعتقاد بأن العالم على وشك أن يدخل حقبة تاريخية هامة أخرى، وهذا في سياق الاحتجاجات والرفض العالمي المتزايد للديمقراطية التمثيلية، فجمعت الجماهير التي لم تكن منظمة في السابق، وذلك باستخدام أشكال الديمقراطية المباشرة للبدء في إعادة بنكار طرق للتجمع فمثلاً عن طريق وسائل الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي أصبح من الممكن التواصل بطرق مختلفة لم تكن متاحة في السابق. يجدر القول أن جوهر الحراك الحالي ليس ثورة شبكات التواصل الاجتماعي كما يرى البعض، بل جوهر هذا الحراك هو إنشاء علاقات اجتماعية جديدة وخلق مساحات عامة مختلفة.

يرى البعض أن ظهور هذه الحركات الجديدة يُعد قطيعة مع الماضي والوسائل القديمة للتنظيم والعلاقات الاجتماعية ولكن هذه القطيعة من شأنها أن تخلق وسائل جديدة للتنظيم والاجتماع وتحولات في علاقات القوة داخل الحركات نفسها والمجتمع بأكمله وخاصة في علاقتهم بالمؤسسات. تتميز هذه الحركات أيضاً بأنها لم تتكون من لاعبين سياسة تقليديين كالأحزاب والاتحادات العمالية. خلقت هذه الحركات والمجموعات أشكال جديدة لفض النزاعات وهذه الأشكال الحديثة من العلاقات تعبر بشكل ما عن الديمقراطية المباشرة حتى وإن اختلفت بين كل حركة فهي بشكل أكبر تشكل ظاهرة عالمية جديدة. تطرح هذه الحركات تساؤلات عدة حول ماهية الديمقراطية وحول الفصل بين المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

نجد أن معظم الحركات التي يناقشها الكتاب ظهرت في سياق إقليمي مختلف، ولكن نجد أن بينهم العديد من الصفات المشتركة. في العديد من الحالات يكون احتلال المساحات العامة رداً على خصخصة هذه المساحات لمن يمتلكون رأس المال وعلى أن المدن للجماهير وليست لرجال الأعمال. يقوم هذا الكتاب على توصيف للحركات التي تعمل منذ 2011، وتوضيح الكيفية التي رفضوا بها وقاموا من خلالها بطرح تساؤلات حول مفهوم الديمقراطية.

في الفصل الأول: يتم وضع الخطوط العريضة لبعض المفاهيم الرئيسية التي يقوم عليها تنظيم كثير من الحركات مثل القطيعة مع الماضي، والعلاقات الأفقية، والديمقراطية. ثم محاولة قراءة أعمق لهذه المفاهيم، وكيف تم ربطها بواقع الحركات على مدى العقدين الماضيين في أمريكا اللاتينية. أما الفصل الثاني فهو مكرس لمفهوم الديمقراطية، فيهتم بعرض مفهوم الديمقراطية التمثيلية والليبرالية في ظل الرأسمالية. ثم يوضح بعض التجارب المعاصرة والتاريخية من أشكال الديمقراطية المباشرة والتشاركية. أما الفصول من الثالث للخامس فتقوم باستكشاف الحركات في اليونان، حركة الخامس عشر من مايو في إسبانيا، وحركة "احتلوا وول ستريت" في الولايات المتحدة. وأخيراً، يتم في الفصلين السادس والسابع ربط خبرات وتجارب الحركات في الأرجنتين وفنزويلا بمفهوم الديمقراطية.

الفصل الأول: *Grounding the new globally*

يتعرض هذا الفصل لعدد من المفاهيم المرتبطة بأساليب الحركات العالمية الجديدة مثل القطيعة مع الماضي (*rupture*)، القوة الجماهيرية، الانتشار الأفقي (*Horizontalism*)، والإدارة الذاتية، ونصرة القضايا (*Protagonism*).

القطيعة مع الماضي (*Rupture*): يتعامل المفهوم مع الفكرة التي تستند عليها الحركات الجديدة من حيث القطيعة مع كل الوسائل والأساليب التي اتبعتها الحركات سابقا في التنظيم أو علاقات القوة أو حتى في رؤية الأشياء. تكون أحيانا الدوافع خارجية مثل حدوث زلزال أو تعرض الدولة للانهايار الاقتصادي فتتجمع الناس لمساعدة بعضهم البعض خاصة مع انهيار مؤسسات الدولة الرسمية، فيكتشف الناس أنهم بحاجة لأفكار وبدائل جديدة لمواجهة تحدياتهم. فمثلا معظم التحركات حول العالم في عامي 2011 و 2012 اتبعت تقريبا نفس أسلوب احتلال المساحات العامة ، وقام عدد من المشاركين في هذه التحركات بوصف هذه الأفعال باعتبارها قطيعة مع الأساليب القديمة في الاحتجاجات.

في اليونان على سبيل المثال، أجبرت الأزمة معظم الناس على طرق جديدة للتفكير في الاستهلاك. عني ذلك للكثير أنهم سيكونوا أقل استهلاكاً، ولكن بالنسبة للآخرين فقد أدى ذلك إلى وسائل مبتكرة لتبادل المنتجات التي يحتاجونها من أجل البقاء، وآخرون بدأوا في التفكير بعمق أكثر حول ما يتم استهلاكه وإنتاجه وكيف. فحاول الناس بناء شبكات من صغار المنتجين تقوم بإرسال منتجاتها إلى أولئك الذين يريدونها. فنرى أنه هناك تغيير عام مقارنة مع ما كان الوضع عليه قبل الآن، فهو الآن يحدث في إطار مختلف مع وجود معنى مختلف. كان من قبل يعد تقليدا لصغار المنتجين، ولكن الآن هو يعبر عن حالة سياسية واعية. وإذا ما أصبح أكثر انتشاراً، فإنه يمكنه أن يسحب البساط من تحت الشركات الكبرى.

في إسبانيا يرتبط الحديث عن القطيعة مع الماضي بما حدث من احتلال للميادين، وخاصة في بويرتا ديل سول وبلازا دي كاتالونيا، وكيف أن هذا أثار مخيلة السكان حول أشكال أخرى من التنظيم.

وفي الأرجنتين، فإن أحد الأمور التي تحدث في هذه اللحظات من القطيعة مع الماضي هو أن أشكال السلطة المؤسسية، لأسباب مختلفة، لا تصبح في المقدمة. تتواصل الحركات مع بعضها البعض لفترة دون تدخل فوري من الدولة، أو غيرها من أشكال الهيمنة أو السلطة الهرمية. ففي هذه اللحظات تواجه الحركات والمجتمعات الحرة تحديات هائلة، حيث أن أحد أدوار الدولة المتأصلة هو عدم قدرتها للسماح للناس بالتنظيم خارجها تماماً كما أنه لا يمكن للشركات أن تسمح للناس بتشغيل اقتصاديات موازية، وبالنسبة للأحزاب السياسية، اليسار أو اليمين فمع مرور الوقت يتم تجاوزها عندما يتكون للناس تنظيم مستقل. تحاول الدولة والمؤسسات جاهدة لتدمير هذه الحركات إما عن طريق القمع المباشر، الاستقطاب، أو مزيج من الاثنين ولا تزال المؤسسات تحاول هذا في الأرجنتين ولكن لحسن الحظ، هناك مقاومة متزايدة له ومواصلة للنهج البديلة للانتشار.

الانتشار الأفقي (*Horizontalism*): هذا المفهوم من شأنه أن يوضح الأسس التي بنيت عليها العلاقات الاجتماعية في الحركات العالمية الجديدة. وهو يعني بشكل أساسي سياسة مؤسسة على الثقة وقطيعة مع منطق التمثيل ووسائل التنظيم الرأسية والتي تعتمد على وجود هياكل وهيكلية محددة. وهذا لا يعني عدم وجود هياكل للحركات بل تظهر هذه الهياكل في الحوكمة المستقلة والتجمعات الجماهيرية ولكن تنشأ الهياكل بصورة غير نمطية بلا تمثيل أو هيكلية للحركة. وتتميز الهياكل الجديدة التي تنشأ ليس فقط برفضها للهيكلية ولكن رفضها للأحزاب السياسية وطريقة عملها.

ففي اليونان، ولتطبيق مبدأ الانتشار الأفقي والديمقراطية المباشرة على جميع مجالات الحياة، أحد أهم المساحات لتطبيقه هي الاستهلاك. فالآن يتم تنظيم السوق بطريقة هرمية، لذلك تتحدد العلاقات بنفس الشكل كمستهلكين ومنتجين. ولكن أرادت الحركات الترويج لنوع مختلف من الاستهلاك. فعملوا على خلق شبكة اتصال مع الناس الذين ينتجون المواد الغذائية وجميع الأنواع المختلفة

من المنتجات، وخلق علاقة مباشرة معهم ومعرفة ما هي أنواع الأشياء التي ينتجونها، وكيف يتم إنتاجها، وأن يكون لديهم أكبر قدر ممكن من السيطرة على ما يتم استهلاكه. بهذه الطريقة يساعد أيضا على خلق تعاونيات إنتاجية جديدة وذلك للمساعدة في تلبية الاحتياجات. وهناك أيضا شبكات المقايضة. يجب على المستهلك أن يدرك أنه هو أيضا منتج، ويجب أن يعطي شيئا في المقابل. فشبكة المقايضة، فضلا عن تلبية احتياجات الناس الحقيقية، فهي تهدف إلى جعل الاقتصاد شيئا إنسانيا مرة أخرى.

القوة الجماهيرية: يعرف الكتاب هذا المفهوم بأنه قدرة المهمشين ومن يمارس عليهم القمع على التجمع والتنسيق لهياكل تقوم بإدارة حياتهم اليومية بالتوازي مع مؤسسات الدولة، وعلى عكس الحركات التقليدية فهذه المجموعات لا تهدف الوصول للسلطة ولكن تهدف لبناء مجتمع جديد.

الجمعيات (Assemblies): يلجأ المشاركون في الحراك الاجتماعي لتكوين الجمعيات على أسس مشتركة ومن أهمها الاتفاق حول وسائل الديمقراطية المباشرة وأن الجميع يجب أن يتكلم ويُسمع.

على سبيل المثال في اليونان، في حين أن الجمعيات الجماعية واحتلال ميدان سينتاجما ثلاثة أشهر هي نقطة تحول في المخيلة الجماعية للمجتمع اليوناني، إلا أنه ينظر إليه بنفس الدرجة من الأهمية مثل ما حدث في حديقة Zuccotti في نيويورك أو ساحة ديل سول في مدريد. شارك مئات الآلاف في مختلف الجمعيات ومجموعات العمل خلال فترة الاحتلال، وحضر وشارك عدة آلاف في كل الجمعيات. يتحدث الناس بأن هذه التجربة قد غيرت منهم. كان هناك تقليد سياسي معين من التنظيم الذاتي في اليونان غالبية من جانب الفوضويين. ولكن في حشد سينتاجما رأى كثير من الناس أن التنظيم بهذه الطريقة مكنهم على الأقل من بلورة آرائهم الخاصة والتعبير عن أنفسهم بشكل أكثر صراحة للآخرين. وبسبب التاريخ القوي لمجالس الأحياء واستخدام الديمقراطية المباشرة تحول هذا الحراك من الساحة المركزية في مدينة أثينا إلى أحياء مختلفة بشكل طبيعي وسريع. ففي كثير من الحالات تطورت المجالس المحلية في نفس وقت احتلال ميدان سينتاجما وفي حالات أخرى كان هناك بالفعل جمعيات محلية قائمة.

وفي إسبانيا، في جميع أنحاء العالم، حيث يتم تشكيل الجمعيات وتتم تجربة الديمقراطية المباشرة، قام المشاركون باختراع طرق لضم المزيد من الناس في المشاركة، والتواصل، وخلق أشكال أعمق من الديمقراطية. وتعتبر الجمعيات العمومية كأماكن للقاء والنقاش والمعلومات، والتفكير، واتخاذ القرارات، اعتمادا على ما يجري مناقشته، يتم تعريف آليات الانتشار الأفقي، حيث الجميع لديه نفس الحق في الكلام، ويتم الترويج للاحترام والتسامح. من البداية، بدأت تظهر الموافقة بالإجماع بشكل عفوي وطبيعي، وعندها لا يمكنك أن تحيد عن الإجماع لأنه الجمعيات كانت تعمل بهذه الطريقة، ولا يمكن أن تجد وسيلة أو عملية لكسر الموافقة بالإجماع، أحد الأمثلة التي تدل على التحديات التي واجهت تقنية الموافقة بالإجماع كان الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة العمل والتعليم. فقد اقترحوا الاتفاق على أن التعليم يجب أن يكون عاما وحرا وذا نوعية جيدة، وعلمانيا. وأبدى الجميع الموافقة باستخدام إشارات اليد باستثناء شخص واحد فقط الذي اعترض على الاقتراح بأن التعليم يجب أن يكون علماني لذلك تم رفض هذا الاقتراح. فالإجماع فكرة جيدة، ولكن أحيانا يصل إلى الحد الذي يجعله لا يمكن أن يستمر بما يسمح للديمقراطية بأن تكون عملية مرنة وديناميكية وليست عملية بيروقراطية بلا هدف أو نهاية ولا تتحرك إلى الأمام ولا تتخذ قرارات. كان هناك الكثير من مجموعات العمل التي اقترحت آليات أخرى. فمثلا فكرة تجميع كل الآراء المعارضة وإضافتها إلى الفعل الحركي، والنص على أن الإجماع كان بنسبة 80 % و 20% الأخرى لا زالت تفكر في قرارها. ولكن ذلك كان من المستحيل تمريره، لأنه في نهاية المطاف، كان الاقتراح لكسر الموافقة بالإجماع وبما أننا كنا نعمل به، كان هناك دائما الأشخاص الذين يختلفون.

في الولايات المتحدة، لا تعتبر أشكال الديمقراطية المباشرة واستخدام الموافقة بالإجماع جديدة على الولايات المتحدة، في واقع الأمر انتشرت هذه الآليات على نطاق واسع داخل حركة العدالة العالمية في وقت مبكر من الألفية الثالثة. ولكن ما يعتبر جديد نسبيا وخاصة من حيث انتشاره هو أنهم شرعوا في استخدام الجمعيات بدلا من الاجتماعات، والمناقشات وجها لوجه واشترك جميع الناس

بدلاً من التمثيل، فقد انخرط في الحراك مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء الولايات المتحدة، ومعظمهم لا يمتلك خبرة سياسية سابقة. في نواح كثيرة، كان استخدام الجمعيات والديمقراطية المباشرة يعتبر رد فعل، وليس قراراً سياسياً.

احتلال الفضاءات العامة: تعرف الحركات العالمية الجديدة بإتباعها وسيلة احتلال الفضاءات العامة ليس فقط بهدف الاحتجاج والسيطرة ولكن بهدف جعلها ذات فائدة. على سبيل المثال، حركات استعادة أماكن العمل في أمريكا اللاتينية (البرازيل، أوروغواي، وفنزويلا) وظهرت هذه الحركات بسبب الأوضاع الاقتصادية وعدم تحمل أصحاب العمل لأي مسؤولية تجاه العمال. ويأخذ استعادة الفضاء العام صورة أوسع من احتلال أماكن العمل، ففي المكسيك وفنزويلا كان الحديث عن استعادة التراث والتاريخ والمعرفة. ولكن بدلاً من أن يكون الحنين إلى ماضٍ مثالي، فاستعادة الذاكرة والتاريخ هي عملية جماعية تهدف إلى إثراء الحاضر وبناء مستقبل مشترك. في كثير من الدول في أمريكا اللاتينية، وخاصة المناطق الحضرية الفقيرة، كان الهدف من استعادة تاريخ الحي نفسه في كثير من الأحيان هو نقطة الانطلاق في بناء المجتمع والوعي الجماعي.

في إسبانيا، أصبحت خيام الاعتصام في بويرتا ديل سول وبرشلونة بلازا دي كاتالونيا، الأكثر شهرة في جميع أنحاء العالم، ولكن لا يمكن أن يتم قصر الحركة على رموزها الأكثر شهرة. فاحتل الناس الساحات في المدن الكبيرة والصغيرة على حد سواء. حتى في البلدات الصغيرة جداً استولى الناس على الساحات وعقدت المجالس العادية. تفضل حركة الخامس عشر من مايو الممارسات التي تتألف أساساً من الاعتصام في الأماكن العامة والخاصة، بما في ذلك العمل المباشر في البنوك والمظاهرات والتجمعات العامة، والإجراءات المباشرة غير العنيفة. ويلقى باللوم على الحركة لعدم اتخاذها موقفاً لصالح أي حزب يساري، وعدم انخراطها في السياسة الانتخابية بل رفضها تماماً، وهذا الاتهام غير صحيح ومضلل. فالحركة لم تدعو لمقاطعة الانتخابات أو المشاركة بها، بل كانت غير مبالية بشكل عام. وأبعد من ذلك، فواحدة من الخصائص الرئيسية للحركة هو رفضها لمنطق التمثيل باعتباره غير ديمقراطي. لا يعتقد المشاركون أو على الأقل يشكون بقوة في الادعاء الذي يقول بأن التغيير يمكن أن يتحقق من خلال المشاركة في الحياة السياسية المؤسسية. فهم لا يثقوا بالسياسيين والأحزاب السياسية، ويروا أن الفساد في السياسة ينمو وهذا الرأي يتشارك به أكثر من ثلثي السكان الإسبان، حيث أن 95% قالوا أن الأحزاب السياسية تحمي الأشخاص المتورطين في الفساد.

كما كانت الحال في اليونان، فأى حركة من أجل التغيير لا يمكن أن تقتصر على الساحات المركزية. بعد بضعة أسابيع في الساحات العامة، بدأ المشاركون في حركة 15 مايو في المدن الكبرى لتنظيم الحراك في الأحياء. تم إنهاء اعتصام بويرتا ديل سول يوم 12 يونيو من قبل الجمعية العامة. واعتبر القرار أنه من المرجح أن ينتج نتائج ملموسة، بما أن الحركة لن يتم ربطها بميدان معين بل سيعاد توزيعها في الأحياء وغيرها من المواقع، وستصبح أكثر ديمقراطية، بمعنى أن المزيد من الناس سيتمكنون من المشاركة، وفي برشلونة وعدد قليل من المدن الصغيرة الأخرى تم استمرار الاعتصامات في الميادين لفترة أطول قليلاً.

انتقلت حركة "احتلوا" بعيداً عن الساحات العامة، وغالباً ما يرجع ذلك إلى الإخلاء. ولكن استمرت الجمعيات جنباً إلى جنب مع العمل المباشر في كثير من الأحيان في مجالس الأحياء وأماكن العمل. ركزت مجالس الأحياء على مكافحة الاعتقال وتنظيم وسائل الإخلاء، كما هو الحال في إسبانيا، في حين تميل أماكن العمل نحو إجراءات دعم الحملات الجارية، وذلك باستخدام تقنيات العمل المباشر لدعم جهود التنظيم. وقد انتشرت هذه الأنماط كما عكس احتلال "مزارع بركلي". كانت البداية في نيويورك، حيث كانت مكافحة الديون حافزاً لتنظيم حركة "احتلوا"، فضلاً عن أعمال الإغاثة من الإغصار وأعمال المساعدة المتبادلة. وقد انتشر التنظيم لمكافحة الديون الآن في العديد من المدن، وانتشر نموذج المساعدات المتبادلة مع أعمال الإغاثة أيضاً في المدن التي ضربتها الكوارث الطبيعية.

نصرة القضايا (Protagonism): استخدمت من قبل الحركات على مدى العقدين الماضيين، وترتبط بقوة الوكالة الاجتماعية، وبالتالي إلى الديمقراطية والمشاركة المباشرة. في فنزويلا، أصبحت *protagonism* أكثر وضوحاً على مدار عقد التسعينيات، عندما توقفت الحركات عن طلب من الأحزاب والمؤسسات السياسية على حل المشاكل التي تواجههم، وبدأت تكافح من أجل المشاركة المباشرة ورفض أنماط المشاركة السياسية التقليدية.

أسس الثقة والمسؤولية المتبادلة: لا تحاول الحركات العالمية الجديدة فقط خلق مساحات أفقية وتعتمد أكثر على الديمقراطية المباشرة، ولكن أيضاً على خلق ذوات جديدة. وجزء من تأسيس هذه العلاقات المتغيرة هو قاعدة من الثقة وشعور متزايد من الرعاية والمسؤولية المتبادلة، بهدف بناء حركة مجتمع قائم على علاقة من الثقة المتبادلة والحرص على الآخر واحترام الجماعة.

الإدارة الذاتية Autogestión: تعني حرفياً "الإدارة الذاتية"، ولكن على نطاق أوسع لتشير للإدارة الذاتية الجماعية الديمقراطية، وخاصة داخل المجتمعات المحلية، وأماكن العمل، والمشروعات الثقافية، والعديد من الكيانات الأخرى. وعادة ما يتم ذكر *Autogestión* في سياق عندما يقوم العمال بإدارة أماكن العمل الخاصة بهم على سبيل المثال، حركة استعادة التعاونيات وأماكن العمل في الأرجنتين والمنطقة المحيطة بها من أمريكا الجنوبية. بعض هذه أماكن العمل يتم إدارتها ذاتياً ببساطة، يتم تنظيمها بأي صورة طالما تؤدي وظيفتها ودون أي مقاومة منظمة ضد السوق الرأسمالي، بينما يسعى الآخرون لتعزيز الانتشار الأفقي وتقويض حدود قيمة التبادل الرأسمالية، من أجل خلق أماكن عمل أقل اغتراباً، والمقايسة والتبادل مع أماكن العمل الأخرى الأكثر اعتماداً على الاحتياجات بدلاً من املاءات السوق.

الحكم الذاتي: تستخدم لغة الحكم الذاتي في حركات "احتلوا"، فضلاً عن العديد من الحركات في أمريكا اللاتينية، فمثلاً حركات استعادة أماكن العمل وحركات العاطلين عن العمل في الأرجنتين إلى تجمعات الزاباتيسستا في المكسيك، والعديد من المنظمات الشعبية في فنزويلا. فإنه يشير إلى القدرة على اتخاذ قرارات بشأن حياة الفرد الخاصة دون الحاجة إلى إخضاع هذه القرارات لقوى خارجية، والحد الحقيقي الوحيد هو الاعتراف بالحكم الذاتي للآخرين. وبهذه الطريقة، فإنه يعكس سياسات التنظيم الذاتي، الإدارة الذاتية، والمشاركة وبالتالي، تستخدم هذه الحركات مصطلح "الحكم الذاتي" لتمييز أنفسهم عن الحركات الأخرى والجماعات أو المنظمات التابعة لمصالح خارجية، بما في ذلك الدولة والأحزاب السياسية والمؤسسات الأخرى. لكن الحكم الذاتي لا يعني الانغلاق والاستقلال التام عن كل شيء. بدلاً من ذلك، يعني ببساطة أن اتخاذ القرارات لا يخضع لقوى أخرى. وهذا ينطوي على علاقة معقدة بالدولة. تكمن المشكلة في أن الدولة الرأسمالية تقوم على الهيمنة الإقليمية والتجانس. وبالرغم من أنها تسمح في بعض الأحيان بنشأة الهياكل المتوازية، ولكن فقط إذا كانت لا تتحدى سلطتها المطلقة. بمجرد ما يهدد التنظيم الذاتي المستقل سلطة الدولة (ضمناً أو علناً)، يصبح عرضة للقمع والعنف والدمار.

في اليونان، امتد الحديث عن التنظيم الذاتي وهذه الأشياء لسنوات عديدة، ولكن كان مقتصرًا على الحركات. تم وضعه موضع التنفيذ في المجموعات، ولكن لم يتم اعتماده أبداً من قبل مجموعات أكبر من الناس. مع تمرد ديسمبر بدأ الكثير من الناس في كثير من الأماكن الاجتماعية وأماكن العمل والجامعات وغيرها باعتماد التنظيم الأفقي. بدأ التنظيم الذاتي ليصبح نوعاً من غريزة في الناس، فبدأ صراعاً وإما أن يعتمدوا على التنظيم الذاتي أو لا شيء. بالنسبة للكثير من الحركات فإنه توقف عن كونه مرجعية أيديولوجية أو مشروع سياسي، وأصبح من تجربة الحياة اليومية في الفضال اليومي.

في فنزويلا، تم بناء المجالس والكوميونات كبنية غير تمثيلية للمشاركة المباشرة تتواجد بالتوازي مع الهيئات التمثيلية المنتخبة من السلطة. تشكلت المجالس الجماعية عام 2005 كمبادرة من أسفل. في أجزاء مختلفة من فنزويلا، روجت هذه التنظيمات بشكل مستقل أشكال الإدارة الذاتية المحلية التي تدعى "الحكومات المحلية" أو "الحكومات المجتمعية".

تميل المجالس الجماعية والكوميونات إلى تجاوز الانقسام بين السياسي والاجتماعي (المجتمع المدني)، بين الذين يحكمون والمحكومين. وبالتالي، فإن المحللين الليبراليين الذين يؤيدون هذا التقسيم يروا المجالس بصورة سلبية، بحجة أنهم ليسوا منظمات مجتمع مدني مستقلة، وإنما ترتبط بالدولة. في الواقع، ومع ذلك، فإنها تشكل بنية موازية يتم من خلالها استخلاص السلطة والسيطرة تدريجيا بعيدا عن الدولة، من أجل أن يحكموا بنفسمهم.

كلما زاد عدد المبادرات المنظمة ذاتيا وزادت المشاركة وتطوير الحراك، ظهر المزيد من الصراعات مع السلطة بشكل خاص في الأمور التي تتعلق بالإنتاج والحكم الذاتي وسيطرة الدولة. يعمق التحول الاجتماعي من المواجهات بين السلطة "من أعلى" والمبادرات "من أسفل". يؤدي تعزيز وتوسيع نطاق المؤسسات ووجود الدولة في وقت واحد إلى تزايد البيروقراطية التي تعمل ضد الانفتاح والتحول وتميل نحو الإدارة المؤسسية للعمليات الاجتماعية.

شعار "كلنا... To-dos Somas":

وهو المقصود للتعبير عن التضامن بين النضالات والحركات في مختلف المواقف. يعني السعي نحو التنظيم حول قيم القبول والاعتراف، العمل على الترابط بين الصراعات والنضالات بدلا من الترتيب الهرمي لهم. "نحن ندرك بعضنا البعض وندرك التنوعات لدينا، لكننا نرى أنفسنا أيضا في الآخر، والآخر في أنفسنا". هذا لا يعني أنه لا توجد فروق في السلطات، أو أن كل الناس تخوض نفس التجارب في الحياة (على سبيل المثال، التعرض للقمع أو عدم الحصول على الموارد)، ولكن تعني الاعتراف بكل هذه التنوعات والفوارق، وعدم إعطاء السلطة الأولوية المستندة إلى واحد على آخر، والتساؤل حول ما إذا كان الناس قادرون على خلق قاعدة يمكن من خلالها التنظيم.

الفضاءات العامة Spaces:

في سياق الحركات العالمية الجديدة، الفضاءات تعني بناء منطقة الحكم الذاتي. و"المجتمع" ليس "مكان محدد"، ولكن هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يجب أن تكون مبنية بنشاط. و تتأسس هذه المجموعة من العلاقات الاجتماعية على الثقة والتأثير، والرعاية، والمسؤولية عن الآخر، ويقوم المجتمع أيضا بتقوية هذه القيم. ومهما كان هناك خلافات حول التقاضات المختلفة "للفضاءات"، فكل منهم يُعد رد فعل ضد التسليع المتزايد للمساحات والعلاقات الاجتماعية في ظل الرأسمالية. يتطلع المشاركون في كل من هذه الحالات لاستعادة الفضاءات والمساحات العامة بطريقة تجعل العلاقات الاجتماعية لا تخضع للتسليع.

التساؤل Questioning:

يعني استمرار حالة التساؤل مع مرور الوقت على وجود الحركات، وحاجتنا لبعضنا البعض، وأنه فقط من خلال المناقشة والحوار المستمر يمكن تحديد معنى التحرر. تتميز الحركات العالمية الجديدة وخاصة منذ 2011 باهتمامها بفكرة التساؤلات أثناء تنفيذها لأجنداتها والسعي لتحقيق مطالبها فهي تبتعد عن عنصر الإكبار لأن الهدف الأساسي هو تحقيق المطالب وجعلها واقعية وليس فقط استمرار احتلال المساحات العامة. فالهدف من التساؤل المستمر هو فتح المساحات الديمقراطية لتتلاقى الأفكار والممارسات. وهذا لا يعني أنه لا توجد رؤى مختلفة وأفكار متضاربة فيما ينبغي القيام به، أو أنه ليس هناك من لديهم المزيد من القوة لفرض أنفسهم على أفعال الآخرين. ولكن الفكرة هي أن يكون هناك عملية مفتوحة من خلق الأفكار، وفهم أن التغيرات الهيكلية العميقة مثل الثورات ليست أفعال وإنما عمليات.

الفصل الثاني: عن الديمقراطية:

التطور التاريخي لمفهوم الديمقراطية:

على الرغم من أن أفكار الديمقراطية الراديكالية، الديمقراطية التشاركية، والديمقراطية المباشرة (أو أيا ما يطلق على هذه الأشكال من الديمقراطية غير التمثيلية) هي أقدم بكثير من العديد من المفاهيم النظرية الأخرى المنتشرة على نطاق واسع، لا يتم ربطها بالمنظرين البارزين، على الأقل ليست مثل الديمقراطية الليبرالية.

يمكن رؤية أفكار تؤيد الديمقراطية الكاملة عند جان جاك روسو، توماس جيفرسون، توم باين، كارل ماركس، وروزا لوكسمبورج. ولكن موضوع الديمقراطية غير المحدودة قد جرى عموماً تفاديه من قبل المنظرين. يعد هذا بالتأكيد أحد الأسباب التي تجعلنا لا نجد نماذج واسعة من المناقشات الأكاديمية حول أشكال أخرى من الديمقراطية غير الديمقراطية الليبرالية.

بما أن مصطلح ومفهوم "الديمقراطية" يأتي من أثينا القديمة، وحيث أن الديمقراطيات الليبرالية، لا سيما في أوروبا، تصر على تقديم نفسها ضمن التقليد الفلسفي الديمقراطي الذي يعود إلى اليونان القديمة، فإن الأمر يستحق أن نلقي نظرة فاحصة على الديمقراطية الأثينية.

يظهر تاريخ اليونان القديمة وتاريخ الديمقراطية بوضوح مدى عبثية فكرة جلب الديمقراطية من قبل الحكومات أو الدول. ففي أثينا، كانت "الديمقراطية" تفرض من قبل الجماهير بمقاومة عنيفة من العائلات النبيلة والغنية. وعلاوة على ذلك، أنه حتى إذا كانت الديمقراطية الأثينية هي أفضل تجربة موثقة بين الديمقراطيات اليونانية القديمة، تظل الحقيقة غير الملائمة أن معظم ما نعرفه عن الديمقراطية الأثينية استناداً لإسهامات أرسطو وأفلاطون، الذين رفضوا الديمقراطية لصالح إيديولوجية نخبوية (حكم الفلاسفة عند أفلاطون على سبيل المثال).

رفضت الديمقراطية القديمة صراحة مبدأ التمثيل. فهي كفلت لكافة المواطنين حق حضور اجتماع أعلى هيئة سياسية، الجمعية *The assembly*، والتي كانت تعقد مرة واحدة في الشهر (كان العام وقتذاك عشرة أشهر). يعتبر مبدأ التمثيل وفكرة أن الممثلين المنتخبين يمكنهم اتخاذ القرارات (وهذه المفاهيم هي لب الديمقراطية الليبرالية) غير متوافقة مع فكرة الديمقراطية، لأنها سوف تفصل الساسة تماماً عن المواطنين العاديين، مغذية شبكات الفساد والمحسوبية. فالديمقراطية في اليونان القديمة تعني الديمقراطية المباشرة ولا شيء غير ذلك. يجتمع المواطنون في الجمعية لاتخاذ قرارات بشأن القوانين، والموظفين في المؤسسات، والقادة العسكريين، والحرب والسلام، والمسائل الدينية، وكل شيء آخر أنهم اختاروا أن يكون في حدود سلطتهم.

نجد أن أوجه التشابه بين كثير من مبادئ الديمقراطية الأثينية القديمة والممارسات الديمقراطية للحركات العالمية الجديدة واضحة. فيمكننا أن نجد ممارسات ومبادئ الديمقراطية المباشرة والمساواة على مر التاريخ في مختلف البيئات الجغرافية والثقافية، وأنها لا تعتمد على أي معرفة سابقة بالممارسات الديمقراطية أو المجالس. هذه الممارسات والمبادئ هي تعبير عن بحث الأفراد عن مجتمع ديمقراطي قائم على المساواة.

أهم إشكاليات الديمقراطية التمثيلية:

في الديمقراطية الليبرالية أو التمثيلية، لا يمثل النواب لما وعدوا أو وعد حزبهم أثناء الانتخابات، أو لما يقوله برنامج حزبهم. فبمجرد انتخابهم، يفعلون ما يريدون (أو ما تريده النخب الاقتصادية)، ولا يقوموا بتبرير أنفسهم للناس الذين صوتوا لهم. ليس هناك مساءلة عن القرارات، حتى إذا قاموا بعكس ما وعدوا به أثناء الحملة. وفي محاولة لإخفاء هذه الظروف، يقوم أنصار الديمقراطية الليبرالية بقول أن الممثلين المنتخبين يجب أن يتصرفوا "وفقاً لما يمليه عليهم ضميرهم" بغض النظر عن الموقف من ناخبيهم أو حزبهم. وهذا لا يحول فقط "التمثيل المحتمل" إلى مزحة، ولكن من الواضح أيضاً أنه يحول الحملات الانتخابية لمسابقة في القصص الخيالية.

والأسوأ من ذلك كله، أنه حتى الآونة الأخيرة مع ظهور الحركات الجديدة، كان معظم الناس في المجتمع يقرّوا هذا الواقع ولكن يتغاضوا عنه ولذا فإنه لا يزال مستمرا.

كان منطق التمثيل دائما في أساس الديمقراطية الحديثة، ولكن ليس في الديمقراطية الكلاسيكية. ففي الديمقراطية الليبرالية "هناك فصل بين الثلاث مجالات الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي. يتم استبعاد المجالات الاقتصادية والاجتماعية من الديمقراطية. يرى ستانلي مور أن هذا "عندما يأخذ الاستغلال شكل التبادل والدكتاتورية تميل إلى اتخاذ شكل من أشكال الديمقراطية." ويصبح اليوم هذا الفصل بين المجالين أمرا مفروغا منه في الخطاب العام. ولكن إذا كنا لا نقبل فكرة استقلالية الاقتصاد، والفارق بين أولئك الذين يحكمون وأولئك الذين يحكمونهم، استقلالية المجال السياسي، وهلم جرا، ينهار الصرح كله ببساطة مثل بيت من ورق.

يكنم الأساس المنطقي لفكرة السلطة على الآخرين واتخاذ قرارات ضد إرادة ومصالح الغالبية منهم من دون استشارة في فكرة بناء مجال سياسي منفصل له منطقته الخاص. ويرتكز الفصل بين المجالات على فكرة التمثيل. بينما يعتبر التجريد في كثير من الأحيان أهم من حيث بناء القرارات الجماعية، ويعد التمثيل غير ممكن حيث أنه مبني على التجانس وإنكار التنوع. لذلك فأزمة التمثيل هي أزمة الديمقراطية الليبرالية.

في الواقع، بإلقاء نظرة على "الآباء المؤسسين" للديمقراطية الليبرالية الحديثة يتبين أن القيم الديمقراطية الأساسية، مثل المشاركة وسيادة الشعب، لم تكن أبدا على الأجندة الرسمية لها. فقد كانت كلا من الليبرالية والديمقراطية أعداء شرسين لمئات السنين. وكان استبعاد المسألة الاجتماعية من عملية صنع القرار الديمقراطي هو الذي جعل الليبراليين يقبلوا الديمقراطية وقاموا بخلق الديمقراطية الليبرالية باعتبارها شكلا جديدا من الحكم لنموذج الإنتاج الناشئ.

ومع ذلك، فإن فكرة الديمقراطية، كما يناقش ماركس، تشكل تهديدا مستمرا لسيادة البرجوازية، حيث أنه يمكنها أن تستخدم من قبل منتقدي النظام القائم ضد مصالح الحاكم. وهذا هو السبب في أن البرجوازية، وخاصة في أوقات الأزمات مثل التي نشهدها الآن في اليونان وتركيا والولايات المتحدة وأماكن أخرى تميل نحو الحكم الاستبدادي وتعطيل القواعد المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وبالتالي فإنه من المهم أن نلقي نظرة فاحصة على أصول نقد الديمقراطية الليبرالية أو البرلمانية وعلى أهداف هذا النقد المحتملة. فمثلا خلال السنوات القليلة الماضية، أصبحت أزمة الديمقراطية الليبرالية جلية حتى أن هناك بعض المتقنين البرجوازيين لم يمكنهم إنكارها أو تجاهلها بعد الآن. ولكن يبقى هدفهم في انتقاد الديمقراطية الليبرالية هو تمهيد الطريق لأشكال الديمقراطية الاستبدادية في صنع القرار.

فمن المعروف أنه هناك بعض الافتراضات العامة والحقوق المشتركة التي تُعد جزءا أساسيا في الليبرالية الديمقراطية مثل القيود المفروضة على قدرة الحكومة لتقييد حركات وأفكار المواطنين، قدرة الحكومة على ممارسة السلطة التعسفية، إجراء انتخابات حرة ونزيهة، واحترام الحريات المدنية مثل حرية التعبير والفكر والدين والتجمع، وما إلى ذلك. هذه الأمور متأصلة في طبيعة الديمقراطية. ولكن من المهم أن نوضح أن تلك الحريات والحقوق المدنية ليست على الإطلاق جزءا من الديمقراطية الليبرالية. في الواقع، تم الفوز بهذه الحقوق في الماضي، عبر نضالات طويلة وجادة تعود إلى القرن التاسع عشر وما قبله، ولم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد تنفيذ نموذج جديد من الإنتاج. وبالنظر بتمعن، يمكن للمرء أن يرى ذلك، بمجرد الفوز تقريبا بكل هذه "الحقوق" أو "الحريات"، عمدت الحكومات إلى محاولة لتفكيكها، من الحق في يوم العمل من ثماني ساعات إلى الحق في عدم التفتيش والضبط غير القانوني. وقد كتب كثيرا عن التعدي على الحقوق في الديمقراطيات الحديثة، وعلى الرغم من أن العديد يشعرون بالغضب، تظل الحقيقة أن هذه الحقوق لم تكن جزءا أساسيا من مفهوم الديمقراطية الليبرالية.

يتوافق شكل التنظيم السياسي مع شكل التنظيم الاقتصادي، كما كتب كارل ماركس في المجلد الثالث من رأس المال. فتعتبر الجمهورية الديمقراطية البرجوازية هي النموذج المثالي للدولة الرأسمالية والاقتصاديات التي تعتمد في المقام الأول على التجارة في الأسواق الحرة. تعتبر الديمقراطية الليبرالية الحديثة كمساحة للغزو وبسط الحقوق والمحددة بمدى توافقها مع رأس المال، ويمكن اعتبارها أيضا الشكل السياسي لدولة الرفاهة الكينزية الوطنية.

فقد قوضت العولمة ظروف دولة الرفاهة الوطنية من أجل الديمقراطية الليبرالية. وقوضت النيوليبرالية تلك الظروف إلى أبعد من ذلك، حيث أن التمويل والمؤسسات فوق الوطنية تهدد جوهر كل من الدولة القومية والديمقراطية الليبرالية.

تدهور ظروف العمل بشكل متزايد تحت النيوليبرالية التي أيضا تعمل على تقويض الديمقراطية. وتعني *precarization* تعميم انعدام الأمن والخوف، والخوف ليس أساسا جيدا للديمقراطية. حيث أنه يقلل من إمكانيات الأفراد في الحديث، الشكوى، التنظيم، والتعبير عن التضامن. أولئك الذين يخضعون لعلاقات العمل الهشة غالبا ما يفتقروا أيضا الطاقة للمشاركة الديمقراطية. قد عمق أيضا نقل اتخاذ القرارات للمؤسسات فوق الوطنية والدولية من "أزمة التمثيل". ويرجع هذا من ناحية إلى الطبيعة غير الديمقراطية لهذه الجهات (لم يتم انتخاب أي منها، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي، الدول الثمانية العظمى، وما إلى ذلك)، ومن ناحية أخرى هناك حقيقة أن القدرة على التمثيل تتناقص مع المسافة. لذا لم يكن من قبيل المصادفة أن الحركات المبشرة للحركات الحالية من أجل الديمقراطية، والعدالة العالمية الحقيقية أو الحركات المناهضة للعولمة قد جاءت في منتصف التسعينيات، وتحديدًا ضد الطبيعة غير الديمقراطية لهذه المؤسسات.

أدى تطبيق معظم أنحاء العالم للنيوليبرالية منذ الثمانينيات والاحتفاظ بعملية "الكفاءة" في صميم الفكر الليبرالي الجديد إلى أن شهدت الديمقراطية ردة إلى الشكل الذي كانت عليه مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الأساسية للديمقراطية الليبرالية. حيث وضع المنظرون الرئيسيون لذلك النموذج أمثال جوزيف شومبيتر (الرأسمالية، الاشتراكية، والديمقراطية، 1942) وكارل مانهايم (الحرية، والسلطة، والتخطيط الديمقراطية، 1951) تركيزهم على النتائج وعلى إنشاء هيئات فعالة للقيادة تكتسب شرعيتها من خلال الانتخابات. يرى شومبيتر أن "الديمقراطية هي وسيلة سياسية، نوع معين من الترتيبات المؤسسية للتوصل إلى القرارات الإدارية والسياسية والتشريعية، وبالتالي فهي غير قادرة على أن تكون غاية في حد ذاتها". من أجل تحقيق ذلك، تتركز الديمقراطية الليبرالية الحديثة على القضاء على أي عنصر من عناصر الديمقراطية المباشرة أو التشاركية من الديمقراطية "التمثيلية".

من حيث التعريفات النظرية، والأصول المؤسسية، والممارسات، لا تمتلك الديمقراطية الليبرالية أي علاقة بما يتم اعتبارها أنها الديمقراطية. يمكن للمرء أن يفاجأ كيف يتم تبسيط العديد من التعريفات الأكاديمية للديمقراطية الليبرالية. وقد ألغت العلوم السياسية السائدة وحدة الركائز الرئيسية للفكرة الأصلية للديمقراطية: وهي سيادة الشعب. "السيادة الشعبية، أو فكرة أن الحكومة يجب أن تفعل ما يريد معظم المواطنين أن تفعله، هو التعريف الأقدم والأكثر دقة لغويا للديمقراطية، وإن لم يكن بالضرورة أفضل واحد. يعتبر المنظرين المعاصرين السيادة الشعبية بأنها غير كافية وغير ضرورية للديمقراطية.

في معظم الديمقراطيات الليبرالية عادة ما تتناوب الأحزاب الرئيسية السلطة أو القوة المشتركة على مدى نصف قرن أو أكثر وبهذا تقدم نوع من "الاستقرار السياسي"، ولو على حساب المضمون الديمقراطي. في معظم الدول، هناك فروق قليلة أو معدومة بين المواقف والممارسات السياسية للأحزاب الرئيسية. حيث أن جميع الحكومات تستجيب على نحو متزايد لإملاءات الجهات الفاعلة الاقتصادية، وتتفق معظم الأحزاب في معظم الدول على جميع الأساسيات.

في الواقع فإن ميل الديمقراطية التمثيلية الليبرالية تجاه الأوليغارشية يعتبر فكرة أساسية، وليس مجرد نتيجة لعدم كفاية التنظيم. فالديمقراطية الحديثة التي تأسست على الفصل بين المجالات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، فبتم استبعاد الاقتصاد والمجتمع من الحكومة الديمقراطية. يرتبط هذا الفصل بين المجالات ارتباطا وثيقا بفكرة التمثيل: فنقتصر صلاحيات الحكومة على المجال

السياسي وتركز في المقام الأول على ضمان الحقوق الفردية والحريات المدنية (بما فيها الحق في الملكية الخاصة)، ويتم الاحتفاظ بالمشاركة السياسية على مبعده من الحياة الاقتصادية والمدنية، وتعد المشاركة السياسية غير مباشرة.

مظاهر أزمة الديمقراطية التمثيلية:

تسببت الأزمات المتعددة التي بدأت في عام 2008 بين قطاعات واسعة من سكان العالم، وعززت شعورهم بأنهم ليس لديهم تأثير على القرارات التي تُتخذ بشأن حياتهم، وأنهم لم يسمعو أو يؤخذوا في الاعتبار بأي طريقة من قبل أولئك متخذي القرار، وأن هؤلاء "النواب أو الممثلين" لا يعملوا في مصلحة الشعب.

ففي اليونان، عندما تم اقتراح تدابير التقشف الأولى، حشد الناس في جميع أنحاء البلاد بالملايين. وتجاهلت الحكومة ذلك وفرضت الإجراءات التقشفية. عندما اقترحت الجولة الثانية من التقشف، خرج الملايين إلى الشوارع مرة أخرى، ومرة أخرى تم تجاهل الشعب وفرضت إجراءات التقشف، وهو نمط يتكرر من أبريل 2010 إلى يناير 2011. وقعت خمسة إضرابات عامة في هذه الفترة، فضلا عن الصراعات الكبرى في أماكن العمل. ومع ذلك، فإن الحكومة تجاهلت تماما إرادة الشعب، ما عدا بالطبع قمع الشرطة. في مايو 2011، حدث شيء مختلف، بدأ الناس بإحداث قطيعة مع الأشكال التقليدية للاحتجاج، بما في ذلك تقديم مطالبهم للبرلمان، وبدلاً من ذلك بدأوا في تجمع مفتوح ومستمر أمام مبنى البرلمان في ساحة سينتاجما. "فقدت الديمقراطية معناها الأصلي"، تقول فاني من اليونان "يقال أن لدينا الآن ديمقراطية في اليونان. وهذه ليست ديمقراطية. ليس لدينا أي سلطة حقيقية. نحن لا نتخذ القرارات ويتساءل المشاركون في الحركات المستقلة في اليونان حول مسألة الديمقراطية، بينما يرفضها العديد في الطرف الآخر حيث أنه من الواضح لهم أنه ليس هناك ديمقراطية حقيقية في اليونان. يقول البعض أن الديمقراطية التمثيلية تتوقف عند بوابة المصنع، فداخل المصنع يجب أن تفعل ما يخبرك به رئيسك ويتم تنظيم العمل بالطريقة التي تفرضها الرأسمالية. في أماكن العمل والأحياء، عندما يكون هناك مشكلة محددة هنالك دائما هدف رأس المال وهناك أهداف الأفراد التي لا تتغير، لأنهم الآن يعتمدون بدرجة أقل على الديمقراطية التمثيلية. تدفع أزمة الديمقراطية التمثيلية الناس للبحث عن شيء آخر، ولكن لا يربطوا أزمة الديمقراطية التمثيلية بما فيه الكفاية بأزمة الرأسمالية.

وفي إسبانيا، بدأت الأزمة في عام 2008. حدثت التسريحات الجماعية للعمال نتيجة لانهايار القطاع العقاري، والتي تسببت في الانهيار اللاحق للممتلكات والقطاعات المتعلقة بالبناء. وكما أصبح الناس أكثر فقرا، انخفض الطلب على السلع والخدمات بشكل كبير، وتعمزت الآثار السلبية للأزمة بالفعل. فأدى الانهيار السريع الممكن للاقتصاد الثالث عشر على مستوى العالم إلى إخافة السياسيين وفاعلي السياسة المالية العالمية. وفرضت تدابير التقشف القاسية من قبل الاتحاد الأوروبي، وكذلك من قبل الحكومة الديمقراطية الاجتماعية التي شكلها الحزب الاشتراكي الإسباني، وصولاً إلى نهاية عام 2011، عندما قادت الحكومة اليمينية المنتخبة حديثاً تداعيات الأزمة لأسوأ من ذلك. وبعد ثلاث سنوات من التقشف، بدأت الاحتجاجات الوطنية، التي بدأت في 15 مايو 2011 (M-15) أنها تظهر من العدم. قبل أسبوع من إجراء الانتخابات المحلية في إسبانيا، تظاهر أكثر من 100 ألف شخص في ثمان وخمسين مدينة مختلفة تحت راية مكافحة التقشف و"ديمقراطية حقيقية الآن!" أعلنت الحركة أن الهدف الأساسي لحراكم هو الديمقراطية الحقيقية والاندماج، وضد التمثيل الزائف لمصالح الشعب.

وفي الولايات المتحدة، بالنسبة للكثيرين في حركة "احتلوا"، فقد كان رفض الديمقراطية التمثيلية، على غرار استخدام الديمقراطية المباشرة حيث أنه جاء كنوع من رد الفعل. غالبا ما يرى الناس أن "النظام" هو المشكلة، ويربطون ذلك بالديمقراطية التمثيلية. فقد عبر الناس مرارا عن أنهم يريدون أن يتحدثوا عن أنفسهم، وأنه لا يوجد أي سياسي من الممكن أن يمثلهم.

وفي فنزويلا، منذ بداية الثمانينات، واجهت أزمة اقتصادية واجتماعية وأصبحت أزمة سياسية منهجية بعد ذلك. كان على وجه التحديد فشل النموذج الليبرالي الديمقراطي لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، أو لضمان المشاركة السياسية، هو الذي أدى

بالشعب في فنزويلا لرفضهم بشدة منطق الديمقراطية التمثيلية والمطالبة بالديمقراطية المباشرة وهذه الرغبة ظهرت في الدستور الجديد عام 1999 الذي نص على الديمقراطية التشاركية.

وعلى هذا فمفهوم الديمقراطية تم تدميره إلى درجة أنه إذا كنا على وشك استخدامه مرة أخرى، فيجب علينا إعادة إنتاجه. وعلى هذا ليس من قبيل المصادفة أن شعار "إنهم لا يمثلوننا" برز بوصفه شعارا قويا للحشد في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال الولايات المتحدة وإيطاليا وإسبانيا واليونان والبرازيل وتركيا وسلوفينيا، وحتى روسيا، حيث لا يعني فقط "أنتم لا تمثلوننا" ولكن أيضا "لا يمكنكم حتى تخيلنا". لم يتم صياغة هذه الشعارات للتعبير عن رفض عدد محدد من الممثلين السياسيين، ولكن بوصفها تعبيرا عن الرفض العام لمنطق التمثيل. فهم يروا أن "تمثيل المصالح" لا يجدي. عادة ما ينظر إليه باعتباره غير ديمقراطي؛ فالحشود التي خرجت لا تشعر بأنها ممثلة وأنهم لم يعودوا مؤمنين بأن "تمثيل" من هم في السلطة ممكنا.

أفكار لتجاوز الأزمة، وأشكال جديدة من الديمقراطية:

تواصل الحركات العالمية الجديدة تجربة الديمقراطية المباشرة مع مجموعة واسعة من الآليات، في محاولة لبناء العملية الديمقراطية التي يمكن للجميع من خلالها المشاركة في عملية صنع القرار. فقد شاهدنا التجمعات الجماهيرية الديمقراطية الناشئة في جميع أنحاء العالم، من الولايات المتحدة إلى إسبانيا، وكان آخرها في تركيا والبرازيل.

تعد السمة المشتركة الأكثر وضوحا لمختلف الانتفاضات الشعبية في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة طابع المساواة والديمقراطية. ولكنها لا تتبنى تقديم نموذج وحيد لديمقراطية الشعب التي يمكن تطبيقها دون تمييز في سياقات مختلفة من التعبئة باعتباره يتعارض مع الديمقراطية الليبرالية. ولم يكن لدى هذه الحركات أيضا اقتراح مفصلا لإضفاء الطابع المؤسسي ولا يوجد إجماع بينهم على شكل الديمقراطية الحقيقية حيث أن كل فرد له رؤيته للديمقراطية ولكن يوجد إجماع بينهم على أن النظم الآن ليست ديمقراطية بأي شكل من الأشكال. فالفكرة أنه في جميع أنحاء العالم يجتمع الناس وينخرطون في خلق عملية ديمقراطية تحت مسميات عديدة ومختلفة.

في الميادين، اعتمدت الحركات الجديدة العديد من الآليات والممارسات لضمان مشاركة واسعة وديمقراطية، فالأمثلة التي واجهناها تشمل إشارات اليد الشهيرة على سبيل المثال، التي انتشرت في مختلف الحركات في العالم وتساعد بشكل كبير لالتقاط اتجاهات الرأي خلال المناقشات التي تنطوي على أعداد هائلة من الناس. استحدثت المجالس أيضا آليات مختلفة لضمان أن المناقشات لا يسيطر عليها أفراد بعينهم، وتشجيع أفضل للمساواة بين الجنس والعرق أو على أساس أي هويات أخرى للمشاركة، مثل تناوب المتكلمين على أساس تعريفهم الذاتي.

هناك سمة واحدة تربط جميع التجارب التاريخية والمعاصرة وهي أنها تشترك في أن نقطة الانطلاق للمشاركة والديمقراطية التشاركية متجذرة في المحلية. تعتمد الديمقراطية عموما على المحلية: فالمناطق المحلية هي التي يعيش فيها الناس والديمقراطية تعني عدم وضع السلطة في أي مكان آخر غير الذي يتواجد فيه الشعب، وهذا ما يمكن ملاحظته في الحركات من حيث أنها قامت بالترابط داخليا، مع التركيز على العلاقات الأفقية، وكذلك في التحول في التنظيم من المركزية الكبيرة في الساحات والميادين إلى الانتقال إلى الأحياء السكنية.

وتواجه هذه الحركات مواقف حرجة في كل وقت، وذلك هو التحدي الحقيقي لاستخدام الديمقراطية المباشرة في ظل ظروف حيث عليك الاستجابة بسرعة. يمكن لعدم وجود الوقت الكافي لاتخاذ قرارات أن يزيد من تعقيد العملية الديمقراطية. يبدو الأمر كما لو أن العدو قادرا على فرض أجندته والتي لا تسمح لك بالحد الأدنى لتنفيذ أهدافك وأعمالك. يمكن أن تتشابه الديمقراطية المباشرة بهذه الطريقة مع التوتر الذي ينشأ نتيجة للديمقراطية التمثيلية. فمن الصعب حقا الحفاظ على كل هذا في الممارسة العملية، إذا كان

الانتشار الأفقي أو الديمقراطية المباشرة أو الاستقلال الذاتي، فهذه كلها أفكار وطرق لإعادة تنظيم المجتمع وكثيرا ما تكون ضد المنطق المتجذر في المجتمع فنحن لا نعيش في مجتمع أفقي.

أزمة الديمقراطية التمثيلية: الحالة المصرية

من الممكن أن تنقسم الحالة المصرية إلى ثلاث فترات، الفترة الأولى هي مرحلة حكم مبارك والتي انتهت بقيام ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، والفترة الثانية هي مرحلة ما بعد الثورة والسنة التي حكم فيها محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، والفترة الثالثة تبدأ منذ عزل مرسي وانتخاب عبد الفتاح السيسي.

(1) **مرحلة حكم مبارك (1981-2011):** من الممكن توصيفها بكونها السلطوية الانتخابية، أي تلك النظم التي تتيح تعددية حزبية على كل من المستويين المحلي والقومي، في حين أنها تجرد الانتخابات من أي فاعلية ممكنة ويفرز ذلك نظاما انتخابيا سلطويا حتى وإن تعددت الانتخابات المقامة، وهو ما يؤكد أن الانتخابات الحرة والنزيهة إذا لم تتوفر لها البيئة المناسبة والشروط الواجبة، قد تتحول من آلية إلى مصدر لتكريس وشرعية نظم شمولية، في مصر كان قانون الطوارئ أحد الأدوات الهامة التي استخدمها النظام لما يقرب من 30 عاما -وهي فترة حكم مبارك- للسيطرة على المعارضة.

كان الإطار القانوني للعمل السياسي في مصر يفرض شروطا تعسفية على الأحزاب، حيث أنه في انتخابات 2005 الرئاسية تقدم للترشح 30 مرشحا من الأحزاب المختلفة، وتم استبعاد 20 مرشحا لعدم استيفائهم الشروط المنصوص عليها بعد التعديل الدستوري الذي تم عام 2005. وتجدر الإشارة هنا إلى آثار الشروط التي وصفها البعض بالتعسفية والتي أدت إلى استبعاد ثلثي عدد المتقدمين للانتخابات وبالتالي أصبحت فرصة الحزب الحاكم وقتها -وهو الحزب الوطني- أكبر في النجاح. رفض النظام المصري الإشراف الدولي على الانتخابات زعما منه أن ذلك يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للبلاد وأنه ليس من الممكن السماح لأي جهة الإشراف على القضاء المصري. كانت أيضا نسبة المشاركة منخفضة للغاية 23% من عدد المسجلين بالكشوف الانتخابية. وعلى الرغم من هذا كان هناك مساحة استطاعت بعض الحركات أن تكتسبها، فمنذ الانتخابات في عام 2005 تصاعد عدد من الحركات الاحتجاجية مثل كفاية وأخواتها (شباب من أجل التغيير، وأطباء من أجل التغيير.. الخ) على سبيل المثال.

ومن الملاحظ أن هذه الحركات اجتمعت على إنشاء حركة وطنية موحدة من أجل التأثير في الانتخابات، وشهدت هذه الفترة حالة كبيرة من الحراك السياسي وصفت بأنها عودة السياسة للشارع المصري، وكذلك كان هناك هامش لا بأس منه لهذه الحركات بجانب النظام السياسي في ظل الضغوط الخارجية وبحلول عام 2010 وصل عدد الأحزاب في مصر إلى 24 حزبا.¹

كان عام 2010 عاما حافلا فيما يتعلق بالحراك السياسي والاجتماعي، ففي فبراير 2010 كانت عودة محمد البرادعي -مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق- من الخارج ودعوته بحتمية التغيير حاملا عددا من الأفكار التي آمن بها الشباب مما دفعهم بالمطالبة بترشحه للانتخابات الرئاسية، وبالفعل أعلن عن اعتزامه خوض الانتخابات.² وفي يونيو 2010 كان حادث مقتل الشاب السكندري خالد سعيد على يد رجال الشرطة كحلقة في سلسلة الانتهاكات من الداخلية، ومن بعدها تدشين صفحة "كلنا خالد سعيد" على الفيسبوك ودعوته لعدد من الوقفات والتظاهرات وتنديدها بظلم الداخلية، وكان هناك أمام وزارة الداخلية بوسط المدينة بعد الحادث بثلاث أيام، تظاهرة احتجاجا على جريمة التعذيب والقتل التي تعرض لها الشاب خالد سعيد على يد الشرطة.³ كان من الملاحظ في هذه المرحلة تطور الحركات الاحتجاجية في مصر. على سبيل المثال، تزايد الاهتمام بالاحتجاجات والغضب العمالي من قبل الصحف المستقلة، وبعض الفضائيات ومواقع الانترنت، ومن أهمها المدونات blogs والتي كان بعض قيادات الحركة

¹ (السلطوية الانتخابية: المفهوم والحالة المصرية، منتدى البدائل العربي، سلسلة الأوراق النظرية.

² Timeline: Egypt's Political Transition, The Cairo review of global affairs, Found at: <http://is.gd/dX9TtV>

³ للمزيد عن قضية خالد سعيد <http://is.gd/VPxwAP>

العمالية يدونون بها بأنفسهم. وساهم أيضا في رفع الوعي العام بقضايا الاحتجاجات ظهور مؤسسات مجتمع مدني تقوم برصد الاحتجاجات والإضرابات بشكل دوري كمثل المرصد العمالي والاحتجاجي. تميز الشكل التنظيمي في هذه الموجة الاحتجاجية المتصاعدة بتكوين تشكيلات مختلفة مصاحبة للاحتجاج، ربما تكون منظمة للإضراب أو للتحرك العمالي، أو للتفاوض مع الجهات الأمنية أو المسؤولين السياسيين لحل الأزمة وتقديم المطالب.^٤

جاء حادث تفجيرات كنيسة القديسين عشية رأس سنة 2011 وما تلاها من وقفات احتجاجية وحادث مقتل السيد بلال أيضا على يد أفراد الشرطة والأخبار حول إندلاع تظاهرات عارمة أدت لهروب بن علي رأس النظام التونسي، كل هذا أدى لحدوث احتقان شديد في المجتمع المصري وجاءت الاستجابة لدعوة صفحة "كلنا خالد سعيد" للقيام بتظاهرات للتعبير عن الغضب الشعبي العام في اليوم الموافق لعيد الشرطة وهو ما يعتبر ذروة الحراك في مصر في 25 يناير 2011. بدأت الأحداث بتظاهرات عارمة يوم 25 يناير وتمت مواجهته بالعنف من قبل قوات الشرطة مما أدى لدعوة النزول يوم الجمعة 28 يناير "جمعة الغضب" وقد قام نظام مبارك بقطع وسائل الاتصالات والإنترنت لمنع تنظيم المظاهرات وتواصل الجماهير الغاضبة، ورغم ذلك خرج مئات الآلاف من مختلف المساجد عقب صلاة الجمعة فضلا عن العديد من المدن المصرية. فشلت قوات الشرطة مع مرور الوقت في التعامل مع المتظاهرين حيث انسحبت الشرطة وأحرقت مقر الحزب الوطني وعدد كبير من أقسام الشرطة نفسها. اتخذ مبارك قرارا بفرض حظر التجوال ونزلت دبابات ومدركات الجيش المصري للشوارع لمنع الفوضى وحفظ الأمن وسط ترحيب شديد من المتظاهرين الذين اعتبروا الجيش طرفا محايدا وقتذاك. لم تهدأ التظاهرات حتى جاء خطاب التحي في 11 فبراير، حينما أعلن عمر سليمان استقالة مبارك، وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية سيتولى قيادة البلاد.^٥

في المرحلة التي تلت تنحي مبارك وقبل انتخابات الرئاسة 2012، لم تخفت حدة الاحتجاجات في الشارع ولم يخف القمع من قبل الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية حتى في أوقات الاستحقاقات الانتخابية من حيث الاستفتاء على تعديلات دستورية في مارس 2011، مروراً بالانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2011 وحتى بعد انعقاد البرلمان في ديسمبر 2011 ويناير 2012، وهذا في قلب الجدل حول أزمة الديمقراطية التمثيلية في مصر، حيث أن مسار الديمقراطية التمثيلية في مصر أخفق في استيعاب وتمثيل مطالب الجماهير حتى في المرحلة الانتقالية على نحو أفقدهم الثقة في جدوى العملية السياسية التقليدية وقنواتها كما ظهر في أواخر حكم مبارك، مما أدى لاستمرار الحراك في الشارع كوسيلة أكثر تعبيراً عن مطالبهم.

(2) مرحلة ما بعد قيام الثورة ووصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم: بعد نجاح حزب الحرية والعدالة الواجهة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الحصول على أغلبية المقاعد في البرلمان وبعد نجاح مرشحهم في الوصول لمنصب رئيس الجمهورية، حاول الإخوان في هذه المرحلة الالتفاف حول مفهوم الديمقراطية واقتضاه على العملية الانتخابية والصناديق مما أدى لظهور مصطلح "الصندوقراطية". في هذه المرحلة حاول نظام الإخوان المسلمين أن يقنع المجتمع المصري بأن "الصندوقراطية" هي الديمقراطية، وأن الأحزاب المدنية أصبحت تكفر بالديمقراطية بمجرد معارضتها للنظام الإخواني الذي وصل للحكم عن طريق الصندوق.^٦ وهذا أدى بشكل كبير إلى استمرار موجات الاحتجاجات خاصة بعد أزمة الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره مرسى في نوفمبر 2012 وما تلاه من أحداث قصر الاتحادية الأولى التي أسفرت عن مقتل 12 شخصا من تيارات سياسية مختلفة، وتفاقم الأوضاع بعده ليصبح المشهد غارقاً في الاستقطاب بين الإخوان وجبهة الإنقاذ الوطني.^٧

^٤ محمد العجاني، الحركات الاحتجاجية في مصر.. المراحل والتطور، في عمرو الشوبكي (محرر) الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

^٥ أحداث الثورة المصرية حتى سقوط مبارك، <http://is.gd/gRfxio>

^٦ مرسى مصر يرسي الصندوقراطية والإخوانوقراطية، <http://is.gd/EJjV4O>

^٧ القصة الكاملة لإصدار إعلان 21 نوفمبر الدستوري، <http://is.gd/SxjQqQ>

وجاءت تداعيات أزمة اللجنة التأسيسية لدستور 2012 في انسحاب عدد كبير من أعضائها من أبرزهم الكنائس المصرية الثلاث، الأرثوذكسية، والإنجيلية، والكاثوليكية من الجمعية التأسيسية للدستور. كما انسحب 18 عضوا يمثلون التيار الليبرالي بشكل نهائي من الجمعية.^٨

كل هذا أدى لتطور حركة الاحتجاجات ومع عدم استجابة النظام وتمسكه بشرعية الصندوق فقط، أدى هذا أيضا لفقدان الجماهير الثقة تماما في المسار الانتخابي والاستمرار في الاحتجاجات. في أبريل 2013، وبمناسبة مرور عام على حكم مرسي ظهرت حملة تمرد لسحب الثقة من محمد مرسي وكان من أهم مطالبها إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وحشدت نسبة كبيرة من الأصوات الاحتجاجية حتى وصلت لمرحلة تظاهرات الثلاثين من يونيو لتبدأ مرحلة ما بعد عزل مرسي.^٩

(3) مرحلة ما بعد احتجاجات الثلاثين من يونيو وعزل مرسي: بدأت هذه المرحلة منذ عزل محمد مرسي على أثر تظاهرات الثلاثين من يونيو وما تلاها من تدخل الجيش في الثالث من يوليو.

شهدت الساحة المصرية تغييرات سياسية فارقة بعد إعلان القوات المسلحة تضامنها مع احتجاجات 30 يونيو، وعزل الرئيس محمد مرسي، وإعلان القوات المسلحة -بمشاركة قوى سياسية ودينية- عن خارطة طريق جديدة تسلم بمقتضاها رئيس المحكمة الدستورية العليا "عدلي منصور" مهام منصبه كرئيس مؤقت للبلاد. حيث أدى الرد السلبي لمؤسسة الرئاسة على احتجاجات 30 يونيو المؤسسة العسكرية إلى التحرك بإعلانها في بيانها يوم 1 يوليو 2013 إهمالها جميع الأطراف 48 ساعة للاستجابة لمطالب المتظاهرين في إطار حمايتها للشرعية الشعبية. وهو ما كان يعني ضمنا تحي محمد مرسي عن الرئاسة بطريقة أو بأخرى.

ومع اقتراب مهلة المؤسسة العسكرية من الانتهاء، واستمرار التظاهرات الراضية لحكم الإخوان، ودفع الجماعة بمؤيديها يوم 2 يوليو إلى الشارع، جاءت كلمة محمد مرسي ليؤكد فيها تمسكه بالشرعية الانتخابية، ورفضه إنذار الجيش، بل وتلويحه بالعنف ضد الراضين للشرعية، وهو ما دفع الوضع إلى التأزم مع وجود عنف متبادل، وسقوط قتلى وجرحى. فاستبقت القوات المسلحة انتهاء المهلة باجتماعها بالقوى الوطنية والسياسية والأزهر لتتخذ قرارات 3 يوليو التي تعتبر تأسيس لمرحلة جديدة.^{١٠}

ومع ظهور المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة منذ البداية دار الجدل حول أزمة الديمقراطية ككل وليس فقط أزمة الديمقراطية التمثيلية. تضمن مسار 3 يوليو استحقاقات انتخابية بدأت بالعمل على إدخال تعديلات على دستور 2013 المعطل وتشكيل لجنة الخمسين للعمل على وضع مسودة جديدة للدستور ومن بعده انتخابات الرئاسة التي ترشح فيها عبد الفتاح السيسي القائد الأعلى للقوات المسلحة وقت مرسي.^{١١}

منذ بدء مسار 3 يوليو، تزامن المسار السياسي التقليدي مع وجود مسار احتجاجي مواز له، على سبيل المثال لم تكن اللجنة التي وضعت الدستور الجديد منتخبة بل تم تعيين أعضائها ونجد أنه وقت انعقاد هذه اللجنة قامت الحكومة المصرية بتمرير قانون التظاهر والذي بموجبه تم فض تظاهرة مجلس الشورى -التي كانت تضغط لعدم دسترة المحاكمات العسكرية للمدنيين- وتم القبض على عدد كبير ممن دعوا لها.^{١٢}

^٨ الجمعية التأسيسية للدستور المصري، <http://is.gd/3AiVUk>

^٩ (عن تمرد، <http://is.gd/JuX6w0>

^{١٠} (محمد مسعد العربي، أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 30 يونيو، السياسة الدولية، <http://is.gd/gs45QM>

^{١١} (مسار 3 يوليو ولجنة الخمسين، <http://is.gd/rhisLx>

^{١٢} (فض تظاهرة "لا للمحاكمات العسكرية أمام مجلس الشورى"، <http://is.gd/nQFErd>

تزامن أيضا مسار الاستفتاء على الدستور مع احتجاجات وانتهاكات من السلطات لحقوق المواطنين، فعلى سبيل المثال القبض على أحد أعضاء حزب مصر القوية بتهمة حمل ملصقات تدعو للتصويت بـ"لا للدستور".^{١٣}

جرت الانتخابات الرئاسية في مايو 2014 وفاز بها عبد الفتاح السيسي بنسبة 97 في المئة من أصوات الناخبين متفوقا على حمدين صباحي منافسه الوحيد. في نفس الوقت، اتهمت منظمة العفو الدولية قوات الأمن المصرية بارتكاب انتهاكات ممنهجة بشأن حقوق الإنسان، مضيفة إن الحقوق والحريات في مصر "تتآكل"، على حد وصفها. كما تعرضت السلطات الحاكمة لانتقادات بسبب عدم البدء في إجراء تحقيق جاد بشأن فض قوات الجيش والشرطة اعتصامي رابعة العدوية والنهضة لأنصار مرسي، الذي خلف مئات القتلى والجرحى في 14 أغسطس 2013.^{١٤}

وبالنسبة لقانون التظاهر، أدى هذا القانون لانتهاك الحكومة المصرية لحقوق المواطنين في التجمع السلمي. وفقا لـ"ويكي ثور"، وهو موقع مختص بتوثيق أحداث الثورة وشهادتها ومعتقليها، فإن عدد المعتقلين بموجب قانون التظاهر منذ نوفمبر 2013 وحتى مارس 2014 وصل إلى 1578 معتقل.^{١٥}

بالتالي، نستطيع القول أنه على الرغم من الاستحقاقات الانتخابية، لم تتقطع الاحتجاجات حتى وإن اختلفت نسبة المشاركين بها من فترة لأخرى، وهذا يعطي انطباعا على أن الديمقراطية التمثيلية لا زالت تمر بأزمة حقيقية في مصر تتزامن مع الجدل العالمي حول جدوى الديمقراطية التمثيلية وحول البحث عن وسائل لتفعيل الديمقراطية التشاركية وربما الديمقراطية المباشرة في بعض الحالات.

^{١٣} (اعتقال أحد أعضاء حزب مصر القوية بتهمة حيازة ملصقات "لا للدستور"، <http://is.gd/gAi2x8>)

^{١٤} (هل يحقق قانون التظاهر الاستقرار لمصر؟، <http://is.gd/8oRT7R>)

^{١٥} (مصر: المعتقلون يواجهون قانون التظاهر بالأمعاء الخاوية، <http://is.gd/BZnhRk>)